

الحاج حسن وجمعية الصناعيين يبحثان خطة تفعيل اللوبي الصناعي

اجتمع وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى وفد من جمعية الصناعيين اللبنانيين ضمن: الأمين العام لجمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور خليل شري ورئيس لجنة اللوبي الصناعي في الجمعية شوقي دكاش، وتم استعراض مهمة بعثة منظمة التجارة العالمية في لبنان، التي تزور لبنان من أجل اقناع لبنان بالانضمام إلى المنظمة.

وهنا الوفد باسم الجمعية الوزير الحاج حسن على «موقفه الذي أبلغه إلى أعضاء البعثة، خصوصاً لجنة دور ومسؤولياته بالدفاع عن مصالح لبنان الاقتصادية، عبر حماية القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ونقلها من مسؤولية الصناعيين لهذه الموافقة الواضحة والموضوعية والواقعية التي أعرب عنها أمام أعضاء البعثة، والتي تعكس الموقف الحقيقي للصناعيين

البنانيين». وقال: «لقد كان لزيارتنا للجمهورية اللبنانية على رأس وفد من رجال الأعمال إلى بلدكم العزيز أطلب الأثر في نفوس أعضاء الوفد، وقد استشفينا من تلك الزيارة الرغبة الأكيدة لدى مجتمع الأعمال اللبناني للتعرف والإطلاع على بيئة الاستثمار بالسلطنة والفرص الاستثمارية المتاحة، ورغبتهم في الخوض في شراكات تجارية مع الجانب العماني الذي أبدى الشيء ذاته، ونحن هنا اليوم لترجمة هذه الرغبة إلى واقع ملموس يعود بالنفع على اقتصاد بلدينا، ويرتقي بمستويات التعاون إلى حد الطموح العرو». وأضاف: «لا شك أنّ تبادل الوفود التجارية

يقود إلى تعريف مجتمع الأعمال من الجانبين بالفرص الاستثمارية المتاحة، بل ويساهم بصورة كبيرة في التعرف بالتسهيلات المتاحة للمستثمرين بكلا البلدين، كما يتيح لهم الإطلاع عن قرب على البيئة الأساسية الداعمة لقطاع الأعمال بالسلطنة، وحجم الدعم الذي يتلقاه هذا القطاع مما يحفزهم لإقامة مشاريع استثمارية وتأسيس وتطوير شركات تجارية ناجحة، لذلك ثرى أنه من المهم بل ومن الضروري تنشيط وتسهيل حركة أصحاب وصاحبات الأعمال وتكثيف زياراتهم المتبادلة وهو الأمر الذي ننهنا لاهميته باكراً ولله الحمد، فكان لفرقة تجارة وصناعة عمان توجهنا لتسيير وفود من أصحاب وصاحبات الأعمال إلى مختلف أنحاء العالم ونحن على ثقة بأن هذا التوجه سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد».

وأبدى كيومي استعداد غرفة عمان «لتقديم كل ما من شأنه أنجاح زيارة الوفد للسلطنة». وبعد عرض لبعض الفرص الاستثمارية الهامة في سلطنة عمان لا سيما البيئة الاقتصادية بالدم، والمنطقة الحرة في صحار وميناء صلالة، عدت إجتماعات عمل قطاعية في قطاعات السياحة والبناء وتراخيص الامتياز وبيع التجزئة، تم التوصل خلالها إلى مجموعة من التفاهات والاتفاقات التي ستبصر النور قريباً.

وأشار عريبد الذي ترأس جلسة العمل للمتخصصة بقطاع الفرشيش إلى «التوصل لتفاهات حول إدخال عددا من العلامات التجارية اللبنانية إلى سلطنة عمان»، مؤكداً أنّ «هذا الموضوع سيشهد تقدماً ملحوظاً في الأسابيع المقبلة».

أما فهد فلفت إلى «وجود رغبة أكيدة من الجانب العماني على إدخال مراكز بيع التجزئة اللبنانية إلى السوق العمانية».

البناء

سلسلة لقاءات لوفد اللبناني في سلطنة عُمان؛ خيارنا الانفتاح وبناء أفضل العلاقات مع الدول العربية



من اجتماعات الوفد في عمان

عقد الوفد الاقتصادي اللبناني برئاسة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير خلال اليوم الأول من زيارته إلى سلطنة عمان سلسلة اجتماعات ولقاءات عمل قطاعية مع القطاع الخاص في السلطنة، وأثمرت عن نتائج عملية وتفاهات في أكثر من قطاع اقتصادي.

وضّم الوفد إلى شقير، رئيس حزب الحوار فؤاد مزخومي، رئيس غرفة صيدا والجنوب محمد صالح، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان نبيل فهد، رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز شارل عريبد، رئيس اتحاد رجال أعمال المتوسط جاك الصراف، رئيس جمعية المعارض والمؤتمرات إيلي زرق، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية عبد الغني بكارة، جهاد التنير، رئيس مجلس العمل اللبناني، العماني شادي مسعد، ورجال الأعمال: طارق عيتاني، محمود صيداني، سايد فتياونس، منيب حطب. كما شارك في الزيارة وفد من الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز. وكان البارز في هذا الإطار، اللقاء الذي عقده شقير مع وزير الثقافة والتراث هيثم بن طارق سعيد، في حضور ممثل الهيئة العمانية لترويج الاستثمار في لبنان جهاد التنير.

ولفت شقير إلى أنّ «وزير الثقافة العماني أبدى كل ترحيب بالانفتاح الاقتصادي العماني على اللبناني المشترك»، مؤكداً «دعماً لأي خطوة تتخذ في هذا الإطار وعلى شأنها تنمية العلاقات الثنائية وتعزيز تعاون القطاع الخاص في البلدين، كما أبدى ترحيبه برجال الأعمال اللبنانيين وبالإستثمارات اللبنانية في سلطنة عمان».

وأشار إلى أنه «طلب من وزير الثقافة العماني ووقوف السلطنة إلى جانب لبنان ومساندته لتخطي الأزمة التي يمر فيها، خصوصاً أنّ السلطنة لديها علاقات جيدة مع كل الدول المحيطة والمؤثرة والملف اللبناني».

واستهل نشاط اليوم الأول من الزيارة بعقد لقاء اقتصادي لبناني - عماني موسع في فندق البستان، حضره إلى الوفد اللبناني سفير لبنان في السلطنة حسام دياب، رئيس غرفة وتجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكويكي وحشد كبير من القيادات الاقتصادية وكبار رجال الأعمال العمانيين.

شقير

وفي افتتاح اللقاء، ألقى شقير كلمة قال فيها: «إنّ وجودنا اليوم بينكم، يؤكد مدى عزيمتنا وحرصنا على القيام بكل الخطوات التي من شأنها تنمية علاقاتنا الاقتصادية إلى مستويات متقدمة تعود بالفائدة على بلدينا وشعبهما».

مؤتمر النفط والغاز في جامعة MEU برعاية نظريان



نحاس يتسلم درعاً تقديرياً من الجامعة

شكل مؤتمر النفط والغاز الأضخم من نوعه في لبنان، الذي استضافته جامعة الشرق الأوسط MEU في مقرها في السبتية بالتعاون مع كلية إدارة الأعمال وشركة JHC للاستشارات، ظاهرة اقتصادية لافتة جمعت خبراء رفيعي المستوى في القطاع النفطي في لبنان.

رعى الاحتفال وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان ممثلاً برئيس هيئة قطاع البترول في لبنان وسام الذهبي وحضور أعضاء في الهيئة ووزراء وسابقيين والعقيد حسن الخليل من مكتب أمن الجامعات وممثلين عن الأحزاب السياسية اللبنانية، وسفراء وقناصل الوفود دبلوماسية وتجارية من الأمم المتحدة وسفارات روسيا وتركيا والصين وإيران وبلجيكا وكوريا الجنوبية والفلبين والإكوادور وفاعليات اقتصادية.

وفي جلسة الافتتاح عرض رئيس هيئة قطاع البترول في لبنان وسام الذهبي لواقع القطاع، مسلطاً الضوء على المستجدات الأخيرة لقطاع البترول في لبنان واستعدادات الهيئة لبدء عملية التنقيب بعد تقديم الشركات المؤهلة عروضاً للمزايدة.

ثم عرض رئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء في الهيئة وسام شباط للخصائص الجيولوجية الناتجة عن دراسة وتحليل المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية.

وفي جلسة الافتتاح عرض رئيس هيئة قطاع البترول في لبنان وسام الذهبي لواقع القطاع، مسلطاً الضوء على المستجدات الأخيرة لقطاع البترول في لبنان واستعدادات الهيئة لبدء عملية التنقيب بعد تقديم الشركات المؤهلة عروضاً للمزايدة.

ثم عرض رئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء في الهيئة وسام شباط للخصائص الجيولوجية الناتجة عن دراسة وتحليل المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية.

وفي جلسة الافتتاح عرض رئيس هيئة قطاع البترول في لبنان وسام الذهبي لواقع القطاع، مسلطاً الضوء على المستجدات الأخيرة لقطاع البترول في لبنان واستعدادات الهيئة لبدء عملية التنقيب بعد تقديم الشركات المؤهلة عروضاً للمزايدة.

ثم عرض رئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء في الهيئة وسام شباط للخصائص الجيولوجية الناتجة عن دراسة وتحليل المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية.

الاتحاد العمالي يرفض انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية

القيمة المضافة القادرة على مواجهة السلع الإغراقية». وتابع: «كما أنّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد تجربتين فاشلتين، اتفاقية التيسير العربية، واتفاقية الشراكة الأوروبية وكتيبتها لم تتمكن من تعديل كفتي الميزان التجاري، لابل زادت من قيمة العجز في صندوق المدفوعات حتى بلغت نسبة الواردات أكثر من 80 في المئة من الصادرات أكان على مستوى التجارة البينية العربية أم بالنسبة للدول الصناعية الأوروبية».

وأشار إلى «هل نريد تحويل لبنان من بلد منتج ومستهلك إلى بلد ينتج لإسواق الخارج من دون القدرة على شراء احتياجاته؟ وأبدي موقف الصناعيين الذين وقفوا بصلابة لمواجهة عملية الانضمام هذه، دون تأمين مستلزمات بقائهم».

وختّم بيان الاتحاد العمالي: «في زمن شعور موقع الرئاسة وشغل مجلس الوزراء وتعطيل مجلس النواب، لن يقبل بتمرير الاتفاقيات قبل مناقشتها والتفاوض حولها من الحد من الأضرار الاقتصادية التي تنتج عنها والآثار السلبية التي تلحق بعمل لبنان».

رفض الاتحاد العمالي العام، في بيان، «عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، قبل استعمال الضوابط الحمائية وتمكينه من تخفيض أكلاف الإنتاج بدءاً من أسعار الطاقة وأسعار الخدمات الباهظة والبني التحتية المناسبة»، مستغرباً «الحملة الترويجية التي يقوم بها البعض للتعجيل في الانضمام إلى هذه المنظمة، على قاعدة أنّ كل شيء فرنجي برنجي».

أضاف البيان: «إنّ رأي العمال في هذه المسألة هو الأساس، ولا يمكن تجاوزه لأنهم الممنونون به قبل غيرهم، وهم الذين يتكثرون بخار الاحتكار وكارتلات وكالات من الأدوية الطبية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية أكثر من غيرهم، خصوصاً أنّ دور الحكومات ووزرائها الممنونين لا يعود دور المتفرج تحت ظلال النظام الليبرالي دون المساهمة في تأمين المستلزمات التنافسية وتعزيز القطاعات الإنتاجية، الصناعية والزراعية والخدماتية من أجل إيجاد فرص العمل والحسد من البطالة والهجرة ودخول سلع ذات

مالكو العقارات في التل؛ المرأب لا يلبي حاجات النهوض بطرابلس

عقد أصحاب المحال ومالكو العقارات في التل، طرابلس أمس اجتماعاً لمناقشة تداعيات مشروع مرأب التل. ويعد طرح الأخطار الناجمة من جراء الانضمام في وسط التل، وقع المجتمعون على عرضة جاء فيها: «أكد معظم أصحاب المحلات ومالكو العقارات في منطقة التل طرابلس أنّ مشروع المرأب المزمع إقامته في ساحة «جمال عبد الناصر»، لا يلبي حاجة المدينة للنهوض بها اقتصادياً كونه الحضاري والعمرائي والترافي والثقافي، خصوصاً أنّ وسط المدينة غني بالآثار التاريخية وأنّ الاهتمام بهذه المعالم يساهم في جذب

الزوار والسياح». وجاء في العرضة أيضاً: «إننا مع مشروع إثماني متكامل لترميم وتأهيل وسطها التجاري، إضافة إلى وضع مخطط توجيهي عام لتطوير المدينة ووسطها ومرافقها وأن يكون ضمن خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الضرر الناتج عن قطع الطريق وانعكاسه شللاً على معظم المحلات المتواجدة في محيطه، وأن تكون مدة تنفيذ هذا المشروع معلومة لدينا ابتداءً وانتهاءً، كما نتمنى أن يكون مجرد شبيها بسوليدير بيروت كما وعدونا وأن لا يكون مجرد كتلة باطن لركن السيارات».

تجمع محامي تعديل قانون الإيجارات؛ للمشاركة في اعتمام لجان المستأجرين



زخور متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

إبطال مواد رئيسية فيه، وأدى إلى ضياع حقوق المواطنين وإدخالهم في نزاعات قضائية ومصاريف لا طائل منها خارج قدرتهم المالية، المستأجرين في المناطق، في بيان تلاه المحامي أديب زخور إلى «المشاركة في الاعتمام الذي دعت إليه لجان المستأجرين في فرن الشباك وعين الرمانة والأشرفية، وبيدرو والجوار للمطالبة بوقف العمل بقانون الإيجار التهجيري، حفاظاً على بقاء الشعب اللبناني المناهضات بشكل علني، إقرار ملكية الانتفاع Beneficial Ownership ليس فقط للشركات النفطية، بل لشركات الخدمات المتعاقد الثنائي Subcontractors الجميل ومارون مارون، ويوم الجمعة المقبل عند الساعة الخامسة عصراً في فرن الشباك تجاه محل big sale، والسبت المقبل عند الخامسة في ساحة بيدارو مقابل صيدلية الوف». وتحدث زخور عن «التطبيق الخاطئ لقانون الإيجارات بعد الطعن به في المجلس الدستوري

الاقتصادي كمال حمدان فرص العمل التي قد تتوفر مع عملية التنقيب والذاري المباشرة والمضمرة بالقطاع، في حين تطرق الخبير الاقتصادي نسيب غبريل لتجربة غانا في قطاع النفط.

أما الجلسة الأخيرة فسلط فيها عميد كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية فادي جبارة، الضوء على دور ومسؤولية الجامعات في تطوير قطاع النفط بينما تطرق الخبير المالي حبيب مارون إلى معنويات المستثمرين وأسعار النفط في حين كانت مداخلة للأستاذ الجامعي حسن حمادة تمحورت حول الاقتصاد العالمي وتأثيره على أسعار النفط، وعرض المصرفي غسان كتيلي للفرص المتاحة من خلال التداول الإلكتروني، أما الاستراتيجي في أسواق البورصة العالمية جهاد الحكيم فتناول لعبة الأسعار والتوقعات المستقبلية لأسعار النفط حتى نهاية العام الحالي والمقبل».

أدار الجلسات الأستاذ الجامعي حسن بوشس. وكان هناك حوار مفتوح بين المحاضرين والحضور بعد كل جلسة.

ولم تغف عن الجلسات مواضيع مهمة كالتب بارتفاع العروض وملك الفايوات، واستخراج النفط إضافة إلى الأفاق والتحديات التي تواجه هذا القطاع وفرص العمل التي يمكن أن يوفرها وتراجع أسعار النفط وتداعياته على اقتصاديات المنطقة خصوصاً لبنان.

شريك نحاس السياسيين في لبنان وتحكهم بخيرات البلاد، وبالتالي لا يتم تمرير ملف الالاتفاهم وتتم عرقلة ملف بسبب خلافهم على الحصص كما يحصل في لبنان وسيل استدامته، أما الخبير القانوني في شؤون النفط علي برو فتطرق للمصنوق السباني من الناحية الفنية والقانونية.

وفي جلسة أخرى، انتقد وزير العمل السابق شريل نحاس السياسيين في لبنان وتحكهم بخيرات البلاد، وبالتالي لا يتم تمرير ملف الالاتفاهم وتتم عرقلة ملف بسبب خلافهم على الحصص كما يحصل في لبنان وسيل استدامته، أما الخبير القانوني في شؤون النفط علي برو فتطرق للمصنوق السباني من الناحية الفنية والقانونية.

وفي جلسة أخرى، انتقد وزير العمل السابق شريل نحاس السياسيين في لبنان وتحكهم بخيرات البلاد، وبالتالي لا يتم تمرير ملف الالاتفاهم وتتم عرقلة ملف بسبب خلافهم على الحصص كما يحصل في لبنان وسيل استدامته، أما الخبير القانوني في شؤون النفط علي برو فتطرق للمصنوق السباني من الناحية الفنية والقانونية.



المشاركين في اللقاء في فندق بالم بيتش

وأشار نصر إلى أنّ «العقود المبرمة مع الشركات النفطية هي عقود مشاركة في الإنتاج، ففي حال وجود إنتاج نفطي تجاري تتقاسم الدولة والشركات الربح، وفي حال عدم وجود تتحمل الشركات هذه التكاليف، أي لا تقع أي مخاطرة على عاتق الدولة اللبنانية»، معتبراً أنّ «جلسة النقاش مع الطلاب تاتي في سياق توعية الشباب على أهمية قطاع النفط والغاز وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة، والتعاون مع المجتمع المدني مهم لتبادل الآراء حول قطاع النفط وتحسين الإداء لضمان انطلاقة ناجحة».

ومن جهته، اعتبر الذهبي أنّ «الوعي لا يقتصر على المجتمع، فهناك دورات تدريب تمت في النروج للجان من الوزارات المعنية بهذا القطاع مثل البيئة والدفاع والمالية ومجلس الوزراء».

وأشار نصر إلى أنّ «العقود المبرمة مع الشركات النفطية هي عقود مشاركة في الإنتاج، ففي حال وجود إنتاج نفطي تجاري تتقاسم الدولة والشركات الربح، وفي حال عدم وجود تتحمل الشركات هذه التكاليف، أي لا تقع أي مخاطرة على عاتق الدولة اللبنانية»، معتبراً أنّ «جلسة النقاش مع الطلاب تاتي في سياق توعية الشباب على أهمية قطاع النفط والغاز وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة، والتعاون مع المجتمع المدني مهم لتبادل الآراء حول قطاع النفط وتحسين الإداء لضمان انطلاقة ناجحة».

ومن جهته، اعتبر الذهبي أنّ «الوعي لا يقتصر على المجتمع، فهناك دورات تدريب تمت في النروج للجان من الوزارات المعنية بهذا القطاع مثل البيئة والدفاع والمالية ومجلس الوزراء».